العـــدد : الخـــامس مـــــارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـــة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية
ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies

تحليلُ الاتّجاهاتِ العالميّةِ والوطنيّةِ للهجرةِ في سياقِ التّغيّراتِ الدوليّةِ

أ. إيهاب عطية الفارسي *، د. شكري عاشور السويدي**.

تاريخ الاستلام: 2025/10/26	تاريخ القبول: 2026/02/13	تاريخ النشر: يونيو/2026م

الملخص:

تناولت الدراسة بالتحليل ظاهرة الهجرة من منظور مزدوج :عالمي ووطني " محلي " ، في ضوء التحولات الكبرى التي يشهدها العالم ، مثل التغير المناخي ، النزاعات المسلحة ، الأزمات الاقتصادية ، التغيرات الديمغرافية . فالهجرة بهذا المنظور واحدة من أبرز الظواهر العالمية المعاصرة ، حيث يتحرك ملايين الأشخاص كل عام من بلدانهم الأصلية إلى بلدان أخرى بحثاً عن فرص أفضل للحياة .

وقد انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها : " تؤثر التغيرات الدولية (مثل النزاعات المسلحة ، التغير المناخي ، والأزمات الافتصادية) بشكل مباشر على أنماط الهجرة العالمية والوطنية؛ مما يؤدي إلى تغييرات في سياسات الدول المستقبلة والمصدرة للهجرة ، مع تأثيرات اجتماعية واقتصادية وإنسانية متعددة "

وهذا يعني أن الهجرة لم تعد مجرد حركة سكانية عشوائية أو ظرفية ، بل هي نتيجة مركبة لتشابك العوامل السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية؛ الأمر الذي يفرض على الدول والمجتمعات تطوير آليات أكثر مرونة وإنسانية في إدارتها . وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن الهجرة أصبحت تعبيراً عن أزمات عالمية ، وليست مجرد قرار فردي . كما لا تزال الهجرة البيئية تفتقر إلى اعتراف قانوني وإنساني واضح . وهناك إمكانيات فعلية لتحويل الهجرة إلى فرصة تنموية إذا توفرت السياسات العادلة والرؤية الشاملة

ودعت الدراسة إلى ضرورة تطوير أطر قانونية وأخلاقية للهجرة ، والاعتراف بالتحديات البيئية أسبابًا للهجرة ، وتحقيق توازن بين السيادة الوطنية وحقوق الإنسان ، وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي لضمان إدارة عادلة وإنسانية للهجرة التي ليست فقط انتقالاً من مكان إلى آخر ، بل هي حكاية كرامة تبحث عن أرض ، وحلم يفتش عن فرصة . كما أن التعامل مع هذا الموضوع بوصفه رقماً في الإحصاءات يُقصي إنسانيته ، بينما المطلوب هو مقاربة ترى في كل مهاجر إنساناً يملك القدرة على الإسهام والبناء ، إذا أُتيحت له الفرصة العادلة .

الكلمات المفتاحية: الهجرة الدولية – الهجرة الوطنية " المحلية " – التغير المناخي – النزاعات المسلحة – الكوارث الطبيعية – الأزمات الاقتصادية – هجرة العقول – النزوح الداخلي – التغيرات الديمغرافية.

*. محاضر مساعد بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.
**. أستاذ مشارك بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد جامعة بنغازي.

المؤلف الرئيسي: أ. إيهاب الفارسي.
DOI:https://doi.org/10.37376/ajhas.vi5.7674

ISSUE : 5 March 2026
Faculty of Arts and Sciences ALAbyar University of Benghazi
Afaq Journal for Human and Applied Studies
العـدد : الخـامس مـارس 2026
كلية الآداب والعلوم الإبيار - جامعة بنغازي
مجلـة آفاق للدراسات الإنسانية والتطبيقية

Analysis of global and national migration trends in the context of international changes

*. Mrs. Ehab Attia Al-Farsi , **. Dr. Shukri Ashour Al-Suwaidi.

Abstract:

The study analyzed the phenomenon of migration from a dual perspective: global and national (local), in light of the major transformations the world is witnessing, such as climate change, armed conflicts, economic crises, and demographic changes. From this perspective, migration is one of the most prominent contemporary global phenomena, with millions of people moving each year from their countries of origin to other countries in search of better life opportunities.

The study was based on the basic premise: "International changes (such as armed conflicts, climate change, and economic crises) directly affect global and national migration patterns, leading to changes in the policies of migration-receiving and migration-exporting countries, with multiple social, economic, and humanitarian impacts."

This means that migration is no longer merely a random or circumstantial population movement, but rather a complex result of intertwined political, economic, environmental, and technological factors. This requires countries and societies to develop more flexible and humane mechanisms for managing it. The study reached several conclusions, including that migration has become an expression of global crises, rather than simply an individual decision. Environmental migration still lacks clear legal and humanitarian recognition. There is real potential to transform migration into a development opportunity if fair policies and a comprehensive vision are in place. The study called for the development of legal and ethical frameworks for migration, the recognition of environmental challenges as causes of migration, the achievement of a balance between national sovereignty and human rights, and the strengthening of regional and international cooperation to ensure the fair and humane management of migration, which is not merely a movement from one place to another, but rather a story of dignity in search of land and a dream in search of opportunity. Furthermore, treating this issue as a statistical number excludes its humanity. What is required is an approach that views every migrant as a human being with the potential to contribute and build, if given a fair opportunity.

Keywords: International migration - National "local" migration - Climate change - Armed conflicts - Natural disasters - Economic crises - Brain drain - Internal displacement - Demographic changes.

* *Assistant Lecturer, Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Benghazi .*

** *Associate Professor, Department of Political Science, Faculty of Economics, University of Benghazi.*

* ***corresponding author:*** *Mrs. Ehab Attia Al-Farsi.*

Copyright©C2024University of Benghazi.
This.open.Access.article.is Distributed under a CC BY-NC-ND 4.0 licens.

المقدمة

شهدت العقود الأخيرة تزايداً ملحوظاً في حركة الهجرة على المستويين العالمي والوطني ، حيث أصبحت الهجرة ظاهرة متعددة الأبعاد تتأثر بعوامل سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية ، وبيئية . النزاعات المسلحة ، التغيرات المناخية ، والعولمة الاقتصادية أسهمت بشكل كبير في دفع الأفراد إلى الانتقال من أماكن إقامتهم الأصلية بحثاً عن الأمان أو الفرص الأفضل . ومع هذه التحولات ، برزت الحاجة الملحة لفهم أعمق الاتجاهات المرتبطة بالهجرة ، سواء كانت وطنية أو دولية ، بهدف التعامل معها بفعالية .

في ظل التغيرات الدولية الراهنة ، مثل الحروب في بعض المناطق ، الأزمات الاقتصادية العالمية ، وأثر التغير المناخي ، أصبحت الهجرة أحد أبرز التحديات التي تواجه الحكومات والمجتمعات على حد سواء . فبينما تعاني بعض الدول من فقدان الكفاءات بسبب الهجرة الخارجية ، تعاني دول أخرى من الضغوط الناتجة عن استقبال أعداد كبيرة من المهاجرين .

أسباب اختيار الموضوع

الأهمية المتزايدة لظاهرة الهجرة ، حيث أصبحت أبرز الظواهر العالمية التي تؤثر على مختلف الدول والمجتمعات ، سواء كانت مستقبلة أو مصدرة للمهاجرين . وهذا التزايد بسبب النزاعات ، التغير المناخي ، الأزمات الاقتصادية يفرض ضرورة دراسة هذه الظاهرة بعمق .

نقص الدراسات الشاملة ، على الرغم من كثرة الأبحاث حول الهجرة ، فإن هناك حاجة لدراسات تربط بين الاتجاهات العالمية والوطنية وتأثير التغيرات الدولية عليها ؛ مما يعزز من أهمية تناول الموضوع من منظور شامل ومتكامل .

دوافع الإنسانية ، تزايد معانات المهاجرين ، خاصة اللاجئين والنازحين قسراً ، يستدعي البحث عن حلول تضمن حقوقهم وتحسن من أوضاعهم . اختيار هذا الموضوع يعكس الرغبة في الإسهام في معالجة واحدة من أكثر القضايا تعقيداً في العصر الحديث ، عبر تقديم فهم أعمق للأسباب والآثار واقتراح حلول تدعم المجتمعات المهاجرة والمستقبلة على حد سواء .

الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات قضية الهجرة بأبعادها المختلفة ، سواء على المستوى الوطني أو العالمي ، وفيما يأتي عرض مختصر لبعض أبرز الدراسات ذات الصلة :

أولاً : الدراسات التي تناولت الهجرة العالمية :

تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2024) .

العنوان (الاتجاهات العالمية للهجرة والنزوح)

تناول التقرير الهجرة القسرية الناجمة عن النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية . وركز على زيادة أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً ، حيث أظهر أن الأزمات في سوريا وأوكرانيا ومنطقة الساحل الأفريقي هي المحركات الرئيسة للهجرة القسرية . يقدم التقرير بيانات حديثة تسهم في تحليل الاتجاهات الغالمية ، خاصة الهجرة القسرية .

دراسة (2022) Brown & Smith العنوان : التغير المناخي ودوره في الهجرة العالمية .

سلطت الدراسة الضوء على تأثير التغير المناخي ، مثل ارتفاع منسوب البحار والجفاف ، على حركة الهجرة ، خاصة من الدول النامية . أضافت هذه الدراسة فهماً أعمق للهجرة المناخية كونها ظاهرة متزايدة التأثير .

تقرير البنك الدولي (2024) العنوان : الهجرة والتحولات : حقائق وأرقام .

ركّز التقرير على الهجرة الاقتصادية وأثرها في تحويل الأموال إلى الدول النامية . وأظهر كيف يمكن لهذه التحولات أن تسهم في تحسين التنمية الاقتصادية . ويبرز أهمية الهجرة الاقتصادية في دعم اقتصاد الدول المصدرة للمهاجرين .

دراسة أمير فرج يوسف (2012) العنوان : الهجرة غير الشرعية : طبقاً للو اقع والقانون والمو اثيق والبروتوكولات الدولية ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة .

بيّنت الدراسة أن دول المقصد لم تعد تتعامل مع هذه الظاهرة على أنها مجرد هجرة غير شرعية ، بل على أنها طوفان بشري ، ولهذا تتخذ مبادرات واسعة النطاق وإجراءات تنتهك كل الأعراف الديمقراطية المعلنة ولاسيما في أوروبا الغربية ، ووصل الأمر إلى حد التدخل الفاضح والفظ في دول المنبع لفرض حكومات

معينة يكون كل دورها منع المهاجرين . وأصبحت هذه الدول « العبور « تعرض خدماتها على الدول الغربية لمنع مرور الهاربين أو المهاجرين عبر أراضيها لقاء المساعدات المختلفة وصولاً إلى تثبيت أنظمة حكمها .

ثانياً : الدراسات التي تناولت الهجرة الوطنية (المحلية) :

دراسة العبدلي (2018) العنوان : الهجرة الداخلية في العالم العربي :

الأسباب والتحديات ، دار الشروق. تناولت الدراسة الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى في العالم العربي ، وأظهرت تأثير التفاوت الاقتصادي والاجتماعي على حركة السكان داخلياً . وتسليط الضوء على التحديات المحلية مثل الاكتظاظ الحضري وظهور الأحياء العشوائية .

دراسة زيدان ، محمد (2020) العنوان : الهجرة والتنمية : منظور محلي و اقليمي .

ركزت الدراسة على الهجرة الداخلية في الدول النامية ودورها على إعادة توزيع الموارد البشرية . كما تناولت النزوح الناتج عن النزاعات الداخلية ، كما أسهمت في توضيح العلاقة بين الهجرة الداخلية والتنمية الإقليمية

دراسة Lee,R, "2021" بعنوان : السياسات الدولية لإدارة الهجرة .(دراسة نقدية)

قيمت الدراسة السياسات الدولية المتعلقة بالهجرة ، مثل اتفاقية مراكش ، وأظهرت التحديات المرتبطة بتطبيق هذه السياسات في ظل تزايد أعداد المهاجرين . ووفرت رؤية نقدية حول فعالية السياسات الدولية الحالية

التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية (2006) جامعة الدول العربية ، إدارة السياسات السكانية والهجرة.

يتناول التقرير البحث حول الهجرة باعتبارها ظاهرة مجتمعية تميز بلدان الإقليم العربي ، سواء دول موفدة ، أو دول مستقبلة ، أو دول تجمع بين الإرسال والاستقبال . هذا الواقع يفرض الاهتمام بهذه الظاهرة ، وتحليل أبعادها ، ورصد أفاق تطورها . كما أن تحولات مهمة لحقت بظاهرة انتقال الأيدي العاملة العربية ، بفعل تداعيات العولمة ، والاتجاه نحو التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي ، هي تحولات بحاجة إلى رصد وتحليل ، لتبيين الفرص والمخاطر والتحديات التي طرحتها الهجرة على التنمية الوطنية والتكامل الإقليمي.

تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (2022) العنوان : دمج المهاجرين في المجتمعات المستقبلية، سياسات وتجارب ناجحة.

ركز التقرير على تجارب دولية في دمج المهاجرين ، مثل التعليم والتوظيف ، وأظهر كيف يمكن تحسين الاندماج لتحقيق فوائد متبادلة. ويقدم التقرير أمثلة عملية لتطوير سياسات دمج فعالة.

أهمية الدراسات السابقة لهذه الدراسة تظهر في

تحديد الفجوات البحثية ، تساعد الدراسات السابقة في تحديد الجوانب التي لم يتم تناولها بعمق، مثل الربط بين التغيرات الدولية والهجرة على المستويين العالمي والوطني . كما تناولت الأسباب الأساسية للهجرة مثل النزاعات المسلحة ، الفقر ، التغير المناخي ، والبحث عن فرص اقتصادية أفضل .

ومعظم الدراسات السابقة تركز إما على الجانب العالمي أو الوطني للهجرة ، بينما تهدف هذه الدراسة إلى الجمع بين التحليل العالمي والوطني ، مع الربط بينهما في سياق التغيرات الدولية . كما تتميز هذه الدراسة بتناول التغيرات الدولية (التغير المناخي ، العولمة ، النزاعات المسلحة) كونهاعاملا مركزيا يؤثر على الهجرة ، وهو منظور قد يغيب في بعض الدراسات التي تركز على عوامل محددة فقط . وهو منهج شامل قد لا يظهر في دراسات أخرى تركز على أسلوب واحد فقط . كما تتعمق هذه الدراسة في الجوانب الانسانية ، مثل حقوق المهاجرين واحتياجاتهم ؛ مما يجعلها أكثر شمولية في تغطية الأبعاد الاجتماعية ، وفي تقديم رؤية جديدة ومتكاملة للهجرة في سياق التغيرات الدولية ، مع تسليط الضوء على الفروقات التي تضيف قيمة علمية ومعرفية مقارنة بالدراسات الأخر.

إشكالية الدراسة

الهجرة أصبحت قضية عالمية تتأثر بعوامل دولية ووطنية « محلية « معقدة مثل الأزمات الانسانية، التغير المناخي ، السياسات الحكومية . هذا يثير تساؤلات حول الأسباب والتحديات والحلول الممكنة.

السؤال الرئيس: ما الاتجاهات العالمية والوطنية للهجرة في ظل التغيرات الدولية وكيفية التعامل معها ؟

الأسئلة الفرعية:

- ما الأسباب الرئيسة للهجرة العالمية والوطنية ؟
- كيف تؤثر التغيرات الدولية على الهجرة ؟

ما السياسات والحلول المقترحة للتعامل مع هذه الظاهرة ؟

فرضية الدراسة

تؤثر التغيرات الدولية (مثل النزاعات المسلحة ، التغير المناخي ، والأزمات الافتصادية) بشكل مباشر على أنماط الهجرة العالمية والوطنية؛ مما يؤدي إلى تغييرات في سياسات الدول المستقبلة والمصدرة للهجرة ، مع تأثيرات اجتماعية واقتصادية وإنسانية متعددة.

أهمية الفرضية

* تقديم إطار نظري يوضح العلاقة بين التغيرات الدولية وأنماط الهجرة .

*تحليل العوامل المؤثرة في الهجرة بطريقة شاملة تشمل الجوانب العالمية والوطنية .

* الإسهام في تطوير سياسات الهجرة أكثر استدامة وإنسانية .

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية (النظرية):

1 - تسليط الدراسة الضوءَ على الفجوات في الأبحاث السابقة المتعلقة بالهجرة ، خاصة في سياق التغيرات الدولية مثل الأزمات المناخية والاقتصادية والسياسية .

2 - كما توفر الدراسة فهماً معمقاً للاتجاهات العالمية والوطنية « المحلية «للهجرة وأسبابها المختلفة؛ مما يغزز المعرفة العلمية حول الظاهرة.

3 - تقدم الدراسة أنموذجاً تحليلياً يربط بين العوامل الاقتصادية ،السياسية ، الاجتماعية ، والمناخية وتأثيرها على الهجرة .

ثانياً: الأهمية العملية:

1 - تساعد النتائج على وضع سياسات فعالة لإدارة الهجرة بما يحقق التوازن بين حقوق المهاجرين ومصالح الدول المستقبلة.

2 - تدعيم المنظمات الدولية والحكومات في تطوير إستراتيجيات مستدامة للتعامل مع الهجرة ، خاصة الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات والتغير المناخي.

3- تسهم في تقديم توصيات لتحويل الهجرة من تحدي إلى فرصة من خلال دمج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة.

4 - تساعد الدراسة في فهم تأثير الهجرة غير المنتظمة وتقديم حلول للحد من المخاطر المتبطة بها ، وتعزيز الجهود الدولية والوطنية لضمان تحقيق التوازن بين حقوق المهاجرين والتنمية المجتمعة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الاتجاهات المرتبطة بالهجرة على المستويين العالمي والوطني ، التركيز على الأسباب والعوامل المؤثرة في هذه الظاهرة في سياق التغيرات الدولية الراهنة ، مثل النزاعات المسلحة ، والأزمات الاقتصادية ، والتغيرات المناخية. كما تسعى إلى تقييم السياسات الحالية المتعلقة بالهجرة وتقديم توصيات تساهم في تحسين إدارتها بطريقة تحقق التنمية المستدامة.

المفاهيم الأساسية المستخدمة في الدراسة

1 – الهجرة :

هي انتقال الأفراد أو الجماعات من مكان إلى آخر ، سواء داخل حدود الدولة أو خارجها ، لأسباب متعددة تشمل البحث عن فرص اقتصادية ، الهروب من النزاعات ، أو بسبب الكوارث البيئية (فياض، 2022:25-65)

أنواع الهجرة :

الهجرة الداخلية : وهي الانتقال داخل حدود الدولة ، مثل الهجرة من الريف إلى المدن.

الهجرة الخارجية : هي الانتقال عبر الحدود الدولية.

الهجرة الطوعية : تكون بناءً على رغبة الشخص للبحث عن فرص أفضل

الهجرة القسرية : تحدث نتيجة ظروف قاهرة مثل الحروب ، والاضطهاد ، أو الكوارث الطبيعية.

الهجرة الاقتصادية : وهو نوع من الهجرة يحدث نتيجة البحث عن فرص عمل أو ظروف اقتصادية أفضل ، وغالبا ما يكون بدافع تحسين الوضع المعيشي. مثل هجرة العمالة الماهرة وغير الماهرة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة.

2 – الاتّجاهات العالمية للهجرة :

وهي الأنماط أو الاتجاهات العامة لحركة الأفراد بين الدول المختلفة على نطاق عالمي ، التي تتأثر بالظروف السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية.

3 – الاتجاهات الوطنية (المحلية) للهجرة :

وهي الأنماط أو الاتجاهات داخل حدود الدولة ، مثل الانتقال من المناطق الريفية إلى الحضرية أو بين مناطق مختلفة بسبب التفاوت الاقتصادي أو الاجتماعي .

4 – التغيرات الدولية :

وهي التحولات السياسية ، الاقتصادية ، والاجتماعية التي تؤثر على المجتمع الدولي ، مثل العولمة ، النزاعات الدولية ، والتغيرات المناخية . مثل الحرب في اوكرانيا – الأزمات الاقتصادية العالمية – تأثير العولمة والتكنولوجيا على فرص العمل والهجرة .

5 – التغير المناخي والهجرة :

هي الهجرة الناتجة عن تأثيرات التغير المناخي مثل الفيضانات ، التصحر ، أو ارتفاع مستويات البحار .» ومهاجري المناخ « الذين يضطرون لمغادرة مناطقهم بسبب الظروف البيئية .

6 – السياسات الدولية المتعلقة بالهجرة :

وهي اللوائح والإجراءات التي تضعها الدول والمنظمات الدولية لتنظيم حركة الأفراد غبر الحدود وضمان حقوقهم . مثل اتفاقية مراكش للهجرة الأمنة والمنظمة .

7 – التنمية المستدامة :

وهي تطوير المجتمعات بطرق تضمن تلبية احتياجات الحاضر دون التأثير السلبي على الاجيال القادمة . وعلاقتها بالهجرة ، فهي استثمار الهجرة أداةً لتعزيز النمو الاقتصادي الاجتماعي بشكل مستدام .

8 – الاندماج المجتمعي :

وهي العملية التي يتم من خلالها دمج المهاجرين في المجتمعات المستقبلة من خلال العمل ، التعليم ،والمشاركة الثقافية .

9 – حقوق الانسان والهجرة :

وهي الحقوق الأساسية التي تضمن للمهاجرين حياة كريمة وحمايتهم من التمييز والاستغلال ، بغض النظر عن وضعهم القانوني .

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم أبعاد ظاهرة الهجرة من خلال جمع البيانات والمعلومات والتقارير الدولية، والإحصاءات الرسمية، وأبحاث أكاديمية. كما استخدمت أدوات مثل تحليل البيانات الكمية والنوعية ودراسة حالات محددة لتوضيح الاتجاهات العالمية والوطنية.

تقسيم الدراسة

أولاً: الاتجاهات العالمية للهجرة:

1 – النزاعات والأزمات الإنسانية.

2 – التغير المناخي والكوارث الطبيعية.

3 – الهجرة الاقتصادية.

4 – التغيرات الديموغرافية.

5 – التقدم التكنولوجي والعولمة.

ثانياً: الاتجاهات الوطنية "المحلية" للهجرة:

1 – الهجرة الريفية إلى الحضرية.

2 – هجرة العقول والكفاءات.

3 – الهجرة القسرية بسبب النزاعات المحلية.

4 – أثر السياسات الحكومية.

ثالثاً: التغيرات الدولية وتأثيرها على الهجرة:

1 – السياسات الدولية والهجرة.

2 – التوترات الجيوسياسية.

3 – الدور المتزايد للمنظمات الدولية.

4 – العولمة والتحول الرقمي.

رابعاً: التحديات والفرص:

1 – التحديات.

2 – الفرص .

خامساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات .

أولاً: الاتجاهات العالمية للهجرة

1 – النزاعات والأزمات الإنسانية :

الحروب والنزاعات المسلحة دفعت الملايين للنزوح والهجرة بحثاً عن الأمان . على سبيل المثال ، الأزمات في سوريا واليمن وأوكرانيا . بالإضافة إلى تصاعد أعداد اللأجئين المسجلين في المنظمات الدولية مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون الأجئين ، التي تؤكد على أن اللجوء والنزوح الداخلي ، تجاوز عدد اللاجئين عالمياً 35 مليوناً عام 2024 . (تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، 2024)

2 – التغير المناخي والكوارث الطبيعية :

تأثيرات التغير المناخي مثل ارتفاع مستوى البحار ، التصحر ، الفيضانات دفعت مجتمعات بأكملها إلى الهجرة ، خاصة في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة . وتصنف هذه الفئة من المهاجرين « بمهاجري المناخ « . كما أن ارتفاع درجات الحرارة و الجفاف أدت إلى تدهور الأراضي الزراعية ، ونقص المياه ، وانعدام الأمن الغذائي؛ مما دفع الناس إلى الهجرة.

3 – الهجرة الاقتصادية :

البحث عن فرص عمل أفضل يشكل دافعاً يشكل دافعاً رئيساً للهجرة ، خاصة من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة. فالدول المستقبلة للهجرة الاقتصادية تشهد زيادة في الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة .(البنك الدولي ، تقرير التنمية العالمية ،2023) كما تؤكد أغلب الدراسات الوطنية والدولية على أن السبب الرئيس للهجرة ومحاولة الشخص ترك دولته يرجع إلى أسباب اقتصادية،وهذا ما يجعل المهاجرين لا يكترثون بما إذا كانت هجرتهم تتم بأساليب قانونية أوغير قانونية .

4 – التغيرات الديموغرافية :

شيخوخة السكان في بعض الدول المتقدمة « مثل ألمانيا واليابان « دفعت الحكومات غلى اعتماد سياسات جاذبة للمهاجرين لتعويض نقص القوى العاملة . فالتغيرات الديموغرافية تشير إلى التحولات في خصائص السكان مثل معدلات المواليد ، الوفيات، الشيخوخة ، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي للسكان . أثرها على الهجرة ، تكمن في أن الدول ذات النمو السكاني السريع تسعى إلى تصدير العمالة لتخفيف

الضغط على سوق العمل ، بينما تعاني دول اخرى من شيخوخة السكان تحتاج إلى استقطاب المهاجرين لتعويض تقص القوى العاملة . أمثلة واقعية ، ألمانيا و اليابان تواجهان انخفاضاً في عدد السكان بسبب الشيخوخة وقلة المواليد؛ أدى ذلك إلى اعتماد برامج استقدام العمالة المهاجرة لسد الفجوات . نيجيريا و بنغلاديش ، تشهدان نمواً سكانياً سريعاً؛ مما يدفع الشباب إلى الهجرة بحثاً عن فرص عمل في دول الخليج وأوروبا . الصين والهند ، بسبب التحول الاقتصادي الذي أدى إلى تقليل الاعتماد على الزراعة ودفع السكان إلى الهجرة الداخلية والدولية . التغيرات الديموغرافية تمثل تحدياً وفرصة في آن واحد ، حيث تدفع وتستقبل الدول تدفقات هجرة وفقاً لاحتياجات السكانية . استثمار هذه التغيرات بشكل صحيح من خلال سياسات شاملة يمكن أن يسهم في تعزيز التنمية المستدامة عالمياً .(الأمم المتحدة، 2020)

5 – التقدم التكنولوجي والعولمة:

يعدّ التقدم التكنولوجي والعولمة من أبرز العوامل التي أعادت تشكيل ظاهرة الهجرة على المستوى العالمي. فقد أسهمت التطورات التكنولوجية في جعل العالم أكثر ترابطا وسهولة في التنقل ، بينما دفعت العولمة الأفراد إلى البحث عن فرص اقتصادية وثقافية جديدة في دول أخرى (المؤتمر الإقليمي عن الهجرة العربية في زمن العولمة، 2003)

أ- دور التقدم التكنولوجي في الهجرة يظهر في النقاط الآتية:

1 – تحسين وسائل الاتصال ، حيث ساعد الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في توصيل المعلومات عن فرص العمل والحياة في دول أخرى؛ مما سهل اتخاذ قرار الهجرة . بالإضافة إلى أن المهاجرين يستخدمون التكنولوجيا للتواصل مع العائلات والمجتمعات الأصلية؛ مما يقلل من شعور الانفصال والغربة.

2 - تسهيل النقل والتنقل ، فتطور وسائل النقل ، مثل الطيران منخفض التكلفة ، جعل التنقل والهجرة أسهل وأكثر قابلية للتحقيق. التكنولوجيا الحديثة ساعدت في توظيف المهاجرين المهرة عبر منصات توظيف عالمية.

3 – سوق العمل الرقمي ، فانتشار العمل عن بعد أتاح فرصاً جديدة للهجرة ، حيث يمكن للأفراد العمل في شركات دولية من دون الانتقال الجغرافي . التكنولوجيا ساعدت في توظيف المهاجرين المهرة عبر منصات توظيف عالمية.

ب – أثر العولمة على الهجرة يظهر في النقاط الآتية: (فياض، مرجع سابق)

1 – التكامل الاقتصادي العالمي ، العولمة زادت من الاعتماد المتبادل بين الدول؛ مما أدى إلى حركة العمالة عبر الحدود لتلبية احتياجات الأسواق المختلفة . بالإضافة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تجذب العمالة الماهرة من دول نامية لتلبية متطلبات الصناعات التقنية.

2 – التبادل الثقافي ، نجد أن العولمة ساعدت في تقليل الفجوة الثقافية بين الدول؛ مما جعل الهجرة أكثر قبولاً وسهولة من الناحية الاجتماعية . فالانفتاح على ثقافات جديدة شجع الأفراد على الانتقال للعيش والعمل في مجتمعات مختلفة.

3 – الضغط على الاقتصادات المحلية ، العولمة أحياناً تؤدي إلى تفاوت اقتصادي داخل الدول النامية؛ مما يدفع العمال للبحث عن فرص أفضل في الدول المتقدمة.

ج – الهجرة المرتبطة بالتكنولوجيا والعولمة تظهر في النقاط الآتية: (فياض، مرجع سابق:225)

1 – هجرة الكفاءات والعقول ، التكنولوجيا المتقدمة جذبت الكفاءات الماهرة ، خصوصاً في مجالات مثل تكنولوجيا المعلومات ، الهندسة ، الطب. مثال: الهجرة من الهند والصين إلى الولايات المتحدة وكندا للعمل في قطاع التكنولوجيا.

2 – الهجرة المؤقتة للعمل ، وهي عمالة الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمد على تنقل الموظفين بين الفروع في مختلف الدول. مثال: شركات الاستشارات العالمية التي تنقل موظفيها بين مواقع المشاريع.

3 – الهجرة غير النظامية عبر التكنولوجيا ، أُستخدمت التكنولوجيا للتخطيط للهجرة غير النظامية ، بما في ذلك التفاعل مع شبكات تهريب البشر. الإنترنت سهل الوصول إلى المعلومات عن الطرق والأماكن التي يمكن الهجرة إليها بشكل غير قانوني. من الأمثلة ، العمل عن بُعد ، فانتشار العمل عبر منصات مثل Upwork و Fiverr شجع الأفراد على الهجرة المؤقتة أو العمل من دول مختلفة دون الحاجة للهجرة الدائمة.

ثانياً: الاتجاهات الوطنية « المحلية » للهجرة (عبد الفضيل، 1989: 123)

1 – الهجرة الريفية إلى الحضرية تُعد من الظواهر البارزة في العديد من الدول ، خاصة تلك التي تمر بمراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الجوانب الآتية:

أ – تعريف الهجرة الريفية إلى الحضرية ، فهي انتقال الأفراد أو الأسر من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية ، غالباً بحثاً عن فرص عمل أفضل ، خدمات اجتماعية متقدمة ، أو ظروف معيشية أفضل.

ب – أسباب الهجرة الريفية إلى الحضرية تظهر في الآتي :

- سبب اقتصادي ، وهو توافر فرص عمل أفضل في المدن مقارنة بالمناطق الريفية . و ارتفاع الأجور في المناطق الحضرية. وانخفاض العائد الاقتصادي للزراعة في المناطق الريفية.

- اجتماعي وخدمي ، توفر خدمات التعليم والصحة بشكل أفضل في المدن . وبنية تحتية متقدمة تشمل الطرق ، الكهرباء ، المياه.

- ثقافي ، تأثير الحياة الحضرية وثقافة المدن على السكان الريف . وزيادة الوعي حول فرص الحياة في المدن .

ج – الآثار المترتبة على الهجرة الريفية إلى الحضرية :

- الآثار الإيجابية ، وهي تحسين مستوى معيشة الأفراد المهاجرين ، و تعزيز القوى العاملة في المدن.

- الأثار السلبية ، الضغط على البنية التحتية والخدمات في المدن ، وتراجع الإنتاج الزراعي في المناطق الريفية، وانتشار العشوائيات ومشكلات الإسكان في المدن .

- هجرة العقول والكفاءات تُعد من أبرز أشكال الهجرة الوطنية والدولية ، حيث تنتقل الكفاءات والموارد البشرية المؤهلة من بلد إلى أخر . غالباً ما يكون الهدف تحسين الظروف المعيشية ، المهنية ، أو البحث عن فرص لا تتوفر في البلد الأصلي . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الجوانب الآتية :

أ – تعريف هجرة العقول والكفاءات ، هجرة الأفراد المؤهلين علمياً وتفنياً (مثل العلماء ، الأطباء ، المهندسين، والباحثين) من بلادهم الأصلية إلى دول أخرى توفر فرصاً أفضل للعمل أو البحث العلمي . فالثورة العلمية والإعلامية التي يشهدها العالم اليوم جعلت هؤلاء يبحثون عن فرص خارج بلدانهم خاصة من خلال شبكة التواصل الدولية.

ب – أسباب هجرة العقول والكفاءات :

- ضعف الرواتب والحوافز في البلد الأصلي ، ونقص فرص العمل الملائمة لتخصصاتهم .

- قلة مراكز الأبحاث والمختبرات المتطورة ، والبحث عن البيئة التي تقدر الإبداع والابتكار .

- عدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي ، وغياب سياسات تشجيع الكفاءات والابتكار .

ج – الآثار المترتبة على هجرة العقول والكفاءات :

1. التأثير على البلد الأصلي :

أ – سلبياً ، فقدان الكفاءات المؤهلة وانخفاض الإنتاجية ، وتراجع جودة الخدمات في قطاعات مثل التعليم والصحة .

ب – إيجابياً ، تحويلات مالية من المهاجرين تعزز الاقتصاد الوطني ، واكتساب المهاجرين خبرات قد يفيد منها بلدهم لاحقاً .

2. التأثير على البلد المستقبل :

أ – إيجابياً ، ملء الفراغ في قطاعات تحتاج إلى مهارات متخصصة . وتعزيز الابتكار والإنتاجية .

ب – سلبياً ، الاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية في قطاعات معينة .

د . حلول التقليل من هجرة العقول :

1 – تحسين بيئة العمل داخل الدول النامية .

2 – إنشاء مراكز أبحاث متطورة .

3 – زيادة الرواتب والحوافز للمختصين .

4 – وضع سياسات لاستعادة الكفاءات المهاجرة .

في بعض الدول العربية ، تصل نسبة هجرة الكفاءات إلى أكثر من 30% في مجالات محددة مثل الطب والهندسة .(Caryl phillips, 2025,221-225)

3. الهجرة القسرية بسبب النزاعات المحلية :

تُعد الهجرة القسرية الناتجة عن النزاعات المحلية واحدة من أخطر أشكال الهجرة الوطنية ، حيث يجبر الأفراد على مغادرة منازلهم بحثاً عن الأمان والاستقرار . غالباً ما تؤثر هذه الهجرة بشكل كبير على التركيبة السكانية ، الاقتصاد ، والبنية التحتية في البلدان والمناطق المتأثرة . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الأتي :

أ – التعريف :

الهجرة القسرية هي نزوح الأفراد او المجتمعات نتيجة نزاعات داخلية مثل الحروب الأهلية ، التوترات العرقية ، أو الصراعات على الموارد . تحدث هذه الهجرة داخل حدود الدولة أو عبر الحدود إلى

الدول المجاورة

ب – أسباب الهجرة القسرية :

- نزاعات عرقية ودينية ، تؤدي إلى تصاعد التوترات بين مجموعات عرقية ودينية داخل البلد .

- حروب أهلية وصراعات مسلحة ، تستهدف المدنيين ، وتدمير الممتلكات ، وغياب الأمان .

- أزمات سياسية ، انهيار الحكومات وغياب سيادة القانون .

- تغيرات مناخية مرتبطة بالصراعات ، وهو التنافس على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي الزراعية .

ج – الأثار المترتبة على الهجرة القسرية :

1 – على النازحين أنفسهم ، فقدان الممتلكات والموارد ، تدهورالحالة الصحية والنفسية ، مواجهة تحديات التكيف مع المجتمعات المضيفة.

2 – على البلد الأصلي ، تفريغ مناطق بأكملها من سكانها ، تراجع النشاط الاقتصادي ، إضعاف النسيج الاجتماعي.

3 – على البلدان المضيفة ، ضغط على الخدمات والبنية التحتية ، زيادة الاحتياجات الإنسانية والإغاثية ، بالإضافة إلى التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

4 – أمثلة وإحصائيات(المنظمة الدولية للهجرة، 2023)، في سوريا ، النزاع الداخلي أدى إلى نزوح ملايين الأشخاص داخلياً ولجوء أكثر من 6 ملايين شخص إلى دول الجوار . والصراعات في السودان وأفريقيا الوسطى تسببت في نزوح ملايين السكان داخلياً وعبر الحدود . ووفقاً لتقارير الأمم المتحدة لعام 2023 ، هناك أكثر من 43 مليون نازح داخلي على مستوى العالم(البنك الدولي،2023).

5 – الحلول الممكنة ، تعزيز المصالحة الوطنية والوساطة لحل النزاعات ، تقديم الدعم الإنساني للنازحين داخلياً ، إنشاء ممرات آمنة للنازحين واللأجئين ، دعم الدول المضيفة من خلال المساعدات الدولية.

4 – أثر السياسات الحكومية على الهجرة :

تؤثر السياسات الحكومية بشكل مباشر على أنماط واتجاهات الهجرة الوطنية ، يمكن أن تكون هذه السياسات إما عاملاً محفزاً للهجرة أو عائقاً لها ، بناءً على طبيعتها ومدى تأثيرها في تحسين أو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال النقاط الآتية :

أ – تعريف أثر السياسات الحكومية على الهجرة ، يشير إلى تأثير القوانين ، السياسات ، والخطط التنموية

التي تضعها الحكومات على تحركات السكان داخل البلد أو إلى خارجه ، سواء كانت هذه السياسات موجهة بشكل مباشر لتنظيم الهجرة أو تؤثر فيها بشكل غير مباشر .

ب – أنواع السياسات الحكومية المؤثرة على الهجرة :(Isabel Wilkerson, 2010, 93-110)

1 – سياسات التنمية الريفية والحضرية ، تحسين الخدمات والبنية التحتية في المناطق الريفية قد يقلل الهجرة الداخلية إلى المدن . والتركيز على تطوير المدن الكبرى قد يزيد من الهجرة إليها .

2 – سياسات سوق العمل ، توفير فرص العمل في المناطق المهمشة يحد من الهجرة الاقتصادية . بالإضافة إلى قوانين الحد الأدنى للأجور والحوافز التي تؤثر على قرار الهجرة .

3 – سياسات الإسكان ، توفير مساكن ميسورة التكلفة يقلل من الضغط على المناطق الحضرية، ونقص السياسات السكنية يؤدي إلى انتشار العشوائيات .

4 – السياسات الأمنية والسياسية ، فالسياسات القمعية قد تدفع السكان إلى النزوح القسري .

5 – السياسات المناخية ، خطط التكيف مع تغير المناخ تؤثر على تقليل النزوح بسبب الكوارث .

ج – أمثلة على أثر السياسات الحكومية :

1 – الإيجابية ، في رواندا ، سياسات تنمية القرى أسهمت في تقليل الهجرة إلى المدن .

2 – السلبية ، غياب خطط التنمية في مناطق النزاع في سوريا أدى إلى نزوح الملايين داخلياً وخارجياً . كذلك السياسات الاقتصادية المتقلبة في فنزويلا دفعت الملايين للهجرة إلى دول الجوار .

ثالثاً : التغيرات الدولية وتأثيرها على الهجرة : (فياض، مرجع سابق)

النقطة الأولى – السياسات الدولية والهجرة :

تشكل السياسات الدولية عاملاً رئيسيً في تنظيم وتوجيه تدفقات الهجرة على مستوى العالم . تؤثر هذه السياسات على كبفية استقبال الدول للمهاجرين ، وتحديد من يُسمح له بالهجرة ، إضافة إلى وضع القوانين المتعلقة باللاجئين والمهاجرين . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الآتي :

أ – التعريف ، السياسات الدولية هي مجموعة من القوانين والاتفاقيات التي تنظم تدفقات الهجرة بين الدول ، وتشمل سياسات الهجرة الشرعية ، اللجوء ، الحماية الدولية ، وعمل المهاجر .

ب – أهم السياسات الدولية المؤثرة على الهجرة :

1 – الاتفاقيات الدولية ، اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ، وهي تضمن حقوق اللاجئين وحمايتهم .

أيضاً إعلان نيويورك للاجئين والمهاجرين (2016) يهدف لتحسين التنسيق بين الدول في استضافة اللاجئين.

2 – السياسات الإقليمية ، الاتحاد الأوروبي يضع سياسات موحدة للتعامل مع الهجرة واللجوء بين الدول الأعضاء. إضافة إلى منطقة شنغن التي تؤثر على الحركة بين الدول الأعضاء.

3 – سياسات مكافحة الهجرة غير القانونية، تعزيز الرقابة الحدودية واستخدام التكنولوجيا مثل الطائرات بدون طيار والذكاء الاصطناعي. وتوقيع اتفاقية مع دول المنشأ والعبور ، مثل اتفاقية الاتحاد الأوروبي مع تركيا عام 2016. (Brown , T.& Smith, 2022)

4 – سياسات الحماية والإغاثة ، تقديم الدعم للدول التي تواجه أزمات هجرة جماعية ، وإنشاء مراكز لجوء في دول العبور لتقليل الضغط على الدول المستقبلة.

ج – الأثار المترتبة على سياسات الدولية:

1 – الإيجابيات ، تحسين إدارة تدفقات الهجرة وتنظيمها ، توفير حماية أكبر للاجئين والمهاجرين. تعزيز التعاون الدولي لحل أزمات الهجرة.

2 – السلبيات ، تشديد القيود يؤدي إلى زيادة الهجرة غير النظامية ، عدم التوازن في استقبال اللاجئين بين الدول الغنية والفقيرة.

3 – أمثلة دولية على السياسات المؤثرة: (Rebert Winder, 2004, 112-125)

- الاتحاد الأوروبي: سياسة « دبلن » تحدد مسؤولية أول دولة أوروبية يدخلها اللاجئ.

- الولايات المتحدة: قوانين الهجرة الأخيرة تسعى لتقييد الهجرة غير القانونية مع تقديم فرص للمهاجرين المهرة.

- كندا: نموذج للهجرة المنظمة مع التركيز على جذب الكفاءات.

النقطة الثانية: التوترات الجيوسياسية وتأثيرها على الهجرة:

التوترات الجيوسياسية تعد من أبرز العوامل المحفزة للهجرة ، إذ تؤدي إلى نزوح جماعي للسكان من المناطق المتأثرة إلى أماكن أكثر أستقراراً. هذه التوترات غالباً ما تشمل صراعات بين الدول ، أو داخل الدولة نفسها ، نتيجة للتنافس على الموارد ، الحدود ، النفوذ الإقليمي ، أو الاختلافات الأيديولوجية. ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الآتي:

1 – تعريف التوترات الجيوسياسية:

هي الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية المتوترة بين دول أو داخل دولة ، التي تؤدي إلى تغييرات في التوازنات الإقليمية والدولية ، وغالباً ما تكون مصحوبة بنزاعات مسلحة وأزمات إنسانية .

2 – أشكال التوترات الجيوسياسية :

- الصراعات المسلحة بين الدول .

- النزاعات الداخلية ، مثل الحروب الأهلية .

- التوترات الاقتصادية ، مثل الحصار الاقتصادي .

- الأزمات الحدودية ، مثل نزاعات ترسيم الحدود .

- التغيرات في التحالفات الدولية يؤدي إلى عدم استقرار سياسي واقتصادي .

3 – آثار التوترات الجيوسياسية :

- إيجابيات ، بعض اللاجئين يحصلون على حماية دولية .

- سلبيات ، أزمات إنسانية نتيجة نزوح جماعي وغياب الدعم الكافي للنازحين .

4 – أمثلة دولية على تأثير التوترات الجيوسياسية :

- الحرب في أوكرانيا : نزوح أكثر من 5 ملايين شخص إلى دول الاتحاد الأوروبي .

- الأزمة السورية : تسببت في نزوح أكثر من 13 مليون شخص داخلياً وخارجياً .

- النزاعات في أفريقيا (إثيوبيا ، جنوب السودان) : نزوح ملايين السكان داخلياً وخارجياً .

النقطة الثالثة : الدور المتزايد للمنظمات الدولية وتأثيرها على الهجرة : (زيدان، 55:2020)

مع تزايد تعقيد أزمات الهجرة والنزوح العالمية ، أصبحت المنظمات الدولية لاعباً أساسياً في إدارة استجابات الهجرة وتنظيمها وتحسينها ، تعمل هذه المنظمات على تقديم الدعم الإنساني ، وضع السياسات الدولية ، وتعزيز التعاون بين الدول لمواجهة تحديات الهجرة . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الآتي :

1 – تعريف الدور المتزايد للمنظمات الدولية في الهجرة :

هو مجموعة الأنشطة والتدخلات التي تقوم بها المنظمات الدولية ، مثل الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، لمعالجة قضايا الهجرة واللجوء ، بما في ذلك تقديم المساعدات الإنسانية ، ووضع الاتفاقيات الدولية ، والتنسيق بين الدول .

2 – المنظمات الدولية الرئيسة المعنية بالهجرة :

- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) : تقدم الحماية الدولية للاجئين .

- المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، تدير شؤون الهجرة العالمية .

- برنامج الأغذية العالمي (WFP) يضمن توفير الغذاء للمجتمعات المتضررة من النزاعات والكوارث التي تؤدي إلى الهجرة .

- منظمة العمل الدولية (ILO) تعزز حقوق العمال المهاجرين وتحسين ظروفهم .

- اليونيسف (UNICEF) تقديم الدعم للأطفال النازحين والمهاجرين لضمان حمايتهم وتعليمهم .

- الاتحاد الأوروبي ومؤسسات إقليمية أخرى ، تعمل على تنظيم تدفقات الهجرة بين الدول الأعضاء ودعم الدول المتضررة .

3 – أدوار المنظمات الدولية في قضايا الهجرة :

- الإغاثة الإنسانية .

- إعادة التوطين .

- وضع السياسات الدولية ، تنظيم الهجرة الشرعية ووضع اتفاقيات لحماية حقوق المهاجرين ، مثل الميثاق العالمي للهجرة .

- التصدي للهجرة غير القانونية .

4 – تأثير الدور المتزايد للمنظمات الدولية على الهجرة :

- إيجابيات : توفير الحماية – زيادة الوعي العالمي بحقوق المهاجرين .

- سلبيات : التحديات البيروقراطية والتمويلية قد تحد من فعالية التدخلات .

النقطة الرابعة : العولمة والتحول الرقمي وتأثيرهما على الهجرة : (المنظمة الدولية للهجرة، 2020)

أدت العولمة والتحول الرقمي إلى تغييرات جذرية في نمط الهجرة الدولية والوطنية، فقد أصبح العالم أكثر ارتباطاً ؛ مما أدى إلى زيادة تدفقات الهجرة بدافع العمل ، التعليم ، أو تحسين جودة الحياة . في الوقت نفسه ، أسهم التحول الرقمي في جعل الهجرة أكثر تنظيماً وسهولة من خلال توفير تقنيات مبتكرة لتسهيل التواصل وإدارة العمليات . ويمكن تحليل هذه النقطة من خلال الآتي:

1 – تعريف العولمة والتحول الرقمي :

العولمة هي عملية تكامل متزايدة بين الدول والمجتمعات حول العالم في مختلف المجالات، أما

التحول الرقمي هو عملية تبني التقنيات الرقمية الحديثة لتحسين الكفاءة والإنتاجية وتقديم الخدمات.

والعلاقة بين العولمة والتحول الرقمي تكمن في أن العولمة عززت التحول الرقمي من خلال نشر التكنولوجيا عالمياً ، بينما يسهم التحول الرقمي في تسريع العولمة عبر تسهيل التواصل ونقل المعلومات بين الأفراد والشركات على مستوى العالم.

2- تأثير العولمة على الهجرة :(الجزيرة، lubab. Aljazeera. Net)

- التكامل الاقتصادي العالمي.

- التغيرات السكانية.

3 – تأثير التحول الرقمي على الهجرة :

-تسهيل التواصل والمعلومات.

- العمل عن بُعد.

- نقل الأموال.

تؤثر العولمة والتحول الرقمي بشكل كبير على أنماط الهجرة؛ مما يخلق فرصاً وتحديات جديدة. يتطلب ذلك من الدول والمنظمات الدولية تطوير سياسات تتكيف مع هذه التغيرات لضمان تحقيق فوائد اقتصادية واجتماعية متبادلة.

رابعاً: التحديات والفرص :(العبدلي، 2018، 136)

التحديات والفرص المرتبطة بالهجرة العالمية والوطنية « المحلية « سيتم تحليل هذه الفقرة التحديات والفرص المتعلقة بالهجرة من منظور عالمي ومحلي ، مع التركيز على كيفية تعامل الدول مع هذه الظاهرة ، وأفضل الممارسات للاستفادة منها مع تقليل أثارها السلبية . ويمكن تناول هذه الفقرة من خلال الآتي :

1 – التحديات :

تمثل الهجرة ظاهرة عالمية متزايدة التعقيد ، تعكس التغيرات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، السياسية ، والتكنولوجية التي يشهدها العالم اليوم.

أ – التحديات الاقتصادية :

ارتفاع معدلات البطالة في دول الاستقبال نتيجة المنافسة على فرص العمل ، والضغط على

الموارد الاقتصادية والبنية التحتية في المدن الكبرى ، بالإضافة إلى احتمالية استنزاف العقول والكفاءات من الدول النامية.

ب – التحديات الاجتماعية والثقافية (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، 2021)

صعوبة اندماج المهاجرين في المجتمعات المضيفة بسبب اختلاف اللغات والثقافات ، تصاعد النزعات القومية والشعبوية التي تعارض سياسات الهجرة ، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الجريمة في بعض المناطق المرتبطة بتجمعات المهاجرين الفقيرة.

ج – التحديات السياسية والقانونية:

قيود متشددة على سياسات الهجرة في بعض الدول ، وتزايد قضايا الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر ، بالإضافة إلى التوترات الدبلوماسية بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين.

د – التحديات البيئية:

تأثير التغير المناخي على زيادة أعداد المهاجرين بسبب الكوارث الطبيعية ، بالإضافة إلى الضغط على الموارد الطبيعية مثل المياه والطاقة في البلدان المستقبلة.

2 – الفرص: (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية « مصر» ، رؤية مصر2030)

توفر الهجرة فرصاً عديدة ، سواء للدول المستقبلة أو للمهاجرين أنفسهم؛ مما يفتح آفاقاً جديدة لتعزيز الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للهجرة ، ومن هذه الفرص مايأتي:

أ – الفرص الاقتصادية:

تتمثل في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير عمالة جديدة ذات مهارات متنوعة ، وزيادة التحويلات المالية إلى الدول النامية؛ مما يعزز اقتصاداتها ، بالإضافة إلى سد الفجوات في سوق العمل ، خاصة في الدول التي تعاني من شيخوخة السكان.

ب – الفرص الاجتماعية والثقافية:

تتمثل في تعزيز التنوع الثقافي والانفتاح في المجتمعات المضيفة ، وتبادل المهارات والخبرات بين الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين ، بالإضافة إلى زيادة الاستثمارات والمشروعات التي يطلقها المهاجرون في دول الاستقبال.

ج – الفرص السياسية والبيئية: (المنظمة الدولية للهجرة (IOM)، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020)

تتمثل في تحسين التعاون الدولي في إدارة الهجرة من خلال الاتفاقيات الدولية، تعزيز العلاقات الدبلوماسية بين الدول عبر سياسات هجرة أكثر مرونة، بالإضافة إلى تحسين التشريعات الوطنية لتوفير بيئة أكثر استقراراً للمهاجرين. وتوظيف المهاجرين في مشاريع الاستدامة والبيئة، والاستفادة من التكنولوجية الحديثة لتقليل أثر الهجرة البيئية.

خامساً: الخلاصة والنتائج والتوصيات

1 – الخلاصة:

الهجرة، سواء على المستوى العالمي أو الوطني، تُعد ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة، تشمل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. تنبع دوافعها من عوامل متنوعة، مثل النزاعات والحروب، التغيرات المناخية، الفوارق الاقتصادية، والتقدم التكنولوجي. وتوثر الهجرة بشكل كبير على المجتمعات، سواء في الدول المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين. فالهجرة ليست تحدياً فحسب، بل فرصة للنمو والازدهار غذا تم استثمارها بشكل صحيح.

2 – النتائج:

استناداً إلى تحليل الاتجاهات العالمية والوطنية للهجرة وتأثير التغيرات الدولية، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1 – تزايد متسارع في الهجرة الدولية، حيث أظهرت الدراسة أن عدد المهاجرين الدوليين تتجاوز 280 مليون شخص بحلول عام 2023، وهو ما يعكس تسارعاً ملحوظاً في حركة الأفراد نتيجة النزاعات والأزمات الإنسانية تُعد من أبرز المحفزات للهجرة القسرية، مما يفرض ضغوطاً على الدول المضيفة. كما أن الهجرة لم تُعد خياراً شخصياً فقط، بل باتت احياناً ضرورة وجودية.

2 – تصاعد دور التغيرات المناخية والكوارث البيئية، حيث أكدت الدراسة أن الكوارث الطبيعية كالفيضانات والجفاف باتت سبباً مباشراً لنزوح الملايين، وأن تأثيرها مرشح للتفاقم خلال العقود القادمة، خصوصاً في الدول العالم الثالث. فالتغير المناخي والكوارث الطبيعية، أصبحت قوة دافعة للهجرة، ولاسيما في المناطق الأكثر عرضة للكوارث البيئية.

3 - الهجرة الاقتصادية تعكس عمق التفاوت العالمي ، دفعت الفجوات بين مستويات المعيشة والأجور إلى هجرة أعداد كبيرة من العمال إلى الدول المتقدمة؛ ما يعزز اختلال التوازن السكاني والاقتصادي. فالدافع الاقتصادي لايزال العامل الأهم وراء الهجرة ، حيث يبحث الأفراد عن فرص اقتصادية أفضل، كما أن التغيرات الديموغرافية ، شيخوخة السكان في الدول المتقدمة تعزز الطلب على المهاجرين لسد الفجوات في سوق العمل.

4 - التقدم التكنولوجي والعولمة ، سهلت التكنولوجيا التنقل ، لكنها زادت التحديات المرتبطة بالامان السيبراني واستغلال العماله. الهجرة الريفية الي الحضارية، تسهم في زيادة التكدس السكاني في المدن وضعف الخدمات الاساسية في المناطق الريفية.

5 - هجرة العقول والكفاءات ، تُعد مشكلة حقيقية لدول النامية التي تخسر موارد بشرية مهمه ، حيث أظهرت الدراسة أن النخب العلمية والطبية تهاجر بحثاً عن بيئات علمية مستقرة ، وهو ما يمثل خسارة مزدوجة للدول الأصلية.

6 - السياسات الدولية باتت أكثر تقييداً ، في ظل محدودية تأثير المنظمات الدولية دون دعم سياسي ومالي كافٍ. بالإضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي تحرك المهاجرين لاستغلالهم أدوات ضغط دولي . المهاجر أصبح جزءاً من لعبة الشطرنج بين القوى الكبرى.

إذن الهجرة ليست مجرد انتقال جغرافي ، بل هي انعكاس عميق لتوازنات مضطربة في هذا العالم . فالإنسان يهاجر بحثاً عن الأمان حين يطرده الخوف ، وعن الخبز حين يخذله الجفاف ، وعن الكرامة حين تعجز السياسة. وبين التحديات والفرص ، تبقى الهجرة أحد أبرز ملامح العصر ، تتطلب فهماً ، ورحمة ، وخطة إنسانية.

3.التوصيات

1 – وضع سياسات هجرة شاملة وعادلة ، ترتكز على مقاربات إنسانية واقتصادية مستندة إلى بيانات دقيقة، مع التمييز بين الهجرة الطوعية والقسرية ، وبين الدائمة والمؤقتة.

2 – الاعتراف القانوني بالهجرة المناخية ، في أطر قانونية محلية ودولية تعترف «باللاجئين المناخيين » بما يضمن حمايتهم .حينما تغمر المياه المنازل والمناطق ، لا ينبغي أن تغرق معها حقوق الإنسان.

3–تعزيز العدالة في توزيع التنمية، وتحقيق التنمية الريفية، وضمان العدالة في الخدمات والتعليم. حينما يشعر الإنسان بالانتماء إلى أرضه، لن يضطر إلى الهروب منها.

4 – الاستثمار في العقول قبل أن تُهاجر، من خلال تحسين ظروف العمل، وتوفير بيئات علمية محفزة، وبرامج احتضان للباحثين والمبدعين.

5–تعزيز برامج العودة الطوعية وإعادة الإدماج ودعم المهاجرين العائدين بخطط تأهيل وفرص اقتصادية، لتجنب التهميش، وعندما يعود المهاجر إلى وطنه، يجب أن يجد ما يشبه الوطن.

6–تعزيز آليات الاستجابة السريعة للكوارث والهجرات الجماعية. ودعم مشاريع التنمية في مناطق المصدر

7 – تشجيع الدراسات متعددت التخصصات حول الهجرة . ودعم مبادرات المهاجرين في المجتمعات الجديدة، عبر تمويل المشاريع الصغيرة، وتوفير الدعم القانوني والثقافي للمهاجرين.

لذا يمكننا القول إن الهجرة بحجمها الإنساني وامتدادها الجغرافي، لا يمكن مواجهتها بالحواجز والجدران، بل بالحكمة والرؤية. فالعالم بحاجة إلى مقاربات جديدة لا ترى في المهاجر متسللاً، بل إنساناً دفعته الضرورة إلى المغادرة، ويحمل في حقائبه طاقة يمكن أن تضيء المجتمعات إن أحسن استقبالها.

المراجع

1- أحمد العبدلي (2018) الهجرة في العالم العربي: التحديات والفرص. دار الشروق.

2 - الأمم المتحدة (2020)، الاتجاهات الديمغرافية والاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا

3 - البنك الدولي، تقرير التنمية العالمية (2023): المهاجرين واللاجئون والمجتمعات

4 -. تقرير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشوؤن اللأجئين (2024)(UNHCR) ، تقرير الاتجاهات العالمية للهجرة والنزوح

5 - الجزبرة، الدبلوماسية الرقمية وتأثيراتها في العلاقات الدولية، الجزيرة، قطر، (lubab.Aljazeera.Net).

6 - لبنان (2003) استبيان حول الهجرة الدولية، المؤتمر الاقليمي عن الهجرة العربية في زمن العولمة، - إدارة السياسات السكانية والهجرة، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة الهجرة الدولية، القاهرة.

7 - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا) «2021 «الأمم المتحدة، تفرير عن حالة الهجرة

الدولية.

8- محمد زيدان (2020) ، الهجرة والتنمية: دراسة تحليلية للأتجاهات العالمية ، دار المعرفة للنشر ،

9- محمود عبدالفضيل (1989) : « الهجرة الدولية في الوطن « نظرة عامة ، ندوة حول الاثار الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في الوطن العربي مع إشارة خاصة للهجرة العائدة

10. المنظمة الدولية للهجرة Iom)) تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، المنظمة الدولية للهجرة ، جنيف ، سويسرا.

11. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020 ، منشورات المنظمة الدولية للهجرة، 2019 .

12. المنظمة الدولية للهجرة (IOM) ، (2023) . الهجرة العالمية : حقائق وارقام

13- هاشم نعمة فياض ، العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية : من منظور البلدان المرسلة للمهاجرين ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ،2022.

14- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية « مصر» ، رؤية مصر 2030 (البنك الدولي) ، منشورات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ، 2021 ، مراجعة التقرير بالكامل.

1.Caryl phillips, Another Man in the street, Febar, 2025 . (theguardian . com).

2.Isabel Wilkerson, The Warmth of other : Suns: The Epic story of America's Great Migration, vintage, 2010 ..

3.Brown , T.& Smith, J. (2022) . ' Climate change and Migration: The Growing Threat " .Journal of Migration Studies.

4.Rebert Winder,Bloody foreigners : The story of immigration to Britain, Litte, Brown, 2004 .